الصباح

حوار الأربعاء

ننجز مشاريع بـ7500 مليار

معزوز رئيس مجلس جهة البيضاء سطات قال إن المونديال أعطى دفعة قوية و"الطرح سخن" بين التحالف

عبد اللطيف معزوز

دافع عبد اللطيف معزوز، رئيس مجلس جهة البيضاء-سطات، عن حصيلة أربع سنوات ونصف السنة من الولاية الانتدابية الحالية، مؤكدا أن الجماعة الترابية الأكبر في المغرب تتكلف بإنجاز 75 مليار درهم في شكل اتفاقيات ومشاريع وصلت نسبة تنفيذها إلى 58 في المائة.

وقال معزوز، في حوار مع "الصباح"، إن قرار تنظيم مونديال 2030، أعطى دفعة قوية لمنظومة التنمية والبنيات التحتية الأساسية بالجهة، ويستمر إنجازها إلى ما بعد 2027، مؤكدا أن حجم التعبئة والتخطيط والشراكة قوي جدا، رغم بعض الصعوبات والإكراهات، موضحا أن التحالف الثلاثي بخير.

في ما يلي نص الحوار:

أجرى الحوار: يوسف الساكت/ تصوير (فدوى الناصر)

■■ نبدأ هذا الحوار بسؤال حول الرؤية المؤطرة للبرنامج التنموي الجهوي 2023 - 2027 الذي طرات عليه مجموعة من التغييرات والتعديلات والإضافات، أو الحذف والتشطيب والتاجيلات في الأشهر الماضية، هل لازلتم تملكون زمام المقود في هذا المخطط؟

● يجب أن أذكر، أولا، أن برنامج التنمية الجهوية عبارة عن وثيقة استراتيجية ومرجعية ملزمة قانونيا، يتم الشروع في إعدادها خلال السنة الأولى من انتداب المجلس الجهوي لتحديد مشاريع التنمية المستدامة وفقا للقانون التنظيمي لمجالس الجهات 111.14، وتخضع لمساطر دقيقة للدراسة والمصادقة والتتبع والتقييد، ما يجعلها إطارا تعاقديا وتخطيطيا مهيكلا للجهة.

طبعا، نحن نتحدث عن آلية وأداة اشتغال ببوصلة واضحة متشاور حولها بشكل واسع مع جميع الشركاء والأطراف، وتمنعك من الارتجال، وتوجهك إلى العمل الإستراتيجي وفق أجندة زمنية وخارطة طريق ولوحة قيادة.

وكما تتبعتم، فقد استغرقنا سنة كاملة لإعداد البرنامج التنموي للجهة من أكتوبر 2021 إلى أكتوبر 2022، وخضع للدراسة والمصادقة، وانطلق مسلسل تنزيل عدد من المشاريع على أرض الواقع في نهاية السنة نفسها، حتى قبل الحصول على التأشير النهائي من السلطات ذات الاختصاص، لسببين: أننا كنا متأكدين من حصول مشروع البرنامج على التأشير، وكنا أول جهة في المغرب تحظى بالتأشير لطبيعة وأهمية وأولوية المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ بشكل مسبق، وكانت مرتبطة بأجندة زمنية دقيقة.

■■ حتى هذه اللحظة في حدود علمي، كانت الأمور تسير بشكل عاد، حيث صادقتم على برنامج من 51 برنامجا/ مشروعا، بقيمة استثمار تجاوزت 47.4 مليار درهم. ماذا وقع بعد ذلك حتى ارتبكت الأرقام؟

● اتفق معك، لأنه بالفعل، تم الاتفاق والمصادقة على برنامج بهذا الغلاف المالي وعدد المشاريع الذي ذكرت، لكن لاحظ أيضا أنه في أكتوبر 2022، السنة التي انتهينا فيها من إعداد هذا المخطط، لم يكن هناك حديث عن تنظيم المغرب لنهائيات كأس العالم في كرة القدم 2030 بمشاركة إسبانيا والبرتغال.

وكان طبيعيا، بالنسبة إلينا كجهة، بل كان واجبا علينا أن نواكب هذا الطموح المغربي الكبير، بإعادة النظر في أجزاء من برنامج التنمية الجهوي، بعد فتح باب التشاور بين الشركاء ومكونات التحالف في المكتب المسير، وذلك عبر تجويد الوثيقة، وإضافة مشاريع ترتبط بالبنيات التحتية الأساسية، مرتبطة بالحدث الرياضي، مثل الربط الطرقي والسككي الحضري والجهوي الذي خصص له وحده 16 مليار درهم.

■■ هل انعكس ذلك على الكلفة الإجمالية؟

● انتقل الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج الجهوي التنموي من 47.4 مليار درهم إلى 75 مليار درهم، بمساهمة معتبرة من ميزانية الجهة، علما أن هناك 6 مشاريع استثمارية كبرى يتجاوز مداها2027 بغلاف مالي يتجاوز 47 مليارا، في قطاعات مرتبطة بالطرق ووسائل النقل العمومي وتحلية مياه البحر، والربط المائي والبيئة وقطاع الأمن الغذائي والتخزين.

الوفاء بموعد المشاريع المبرمجة في 2029

■■ لا أحد يختلف حول أهمية مشاريع مهيكلة من هذا الحجم، لكن ألا تعتقدون أنكم وضعتم أنفسكم في "ورطة"، أو في موقع إنهاك مالي وإداري وتقني يفوق طاقتكم، ونخاف أن تنتهي الولاية الحالية بالتزام أقل، ونسب إنجاز غير مرضية؟

● لا أنكر أن هناك عبئا إضافيا نحن مستعدون له، كما تعرفون المسار طويل وشاق أحيانا تقطعه اتفاقية من بداية الدراسية والتفاوض إلى التأشير النهائي، وهو عمل جبار تقوم به الأطر والإدارة والشركاء لا يرى بالعين المجردة.

لكن، في الوقت نفسه، نحن نمارس ونديم في سياق محدد، ونعرف الإكراهات وحدود الطموح ووجاهة الأهداف التي نسعى إليها، والأهم أننا نعتبر أنفسنا محظوظين لوجود برنامج التنمية الجهوي ضمن ديناميةالاستعداد لتنظيم المونديال، ما يفرضه ذلك من تعبئة وعمل متواصل وجدية ووفاء بموعد الانتهاء شبه كلي من جميع المشاريع المبرمجة في 2029، أقصى تقدير.

بطبيعة الحال، هناك إنهاك وتعب وتراكم كنا نتوقعه، لكن من حسن الحظ أيضا، أن التجربة تسير في الاتجاه الصحيح، سيما على مستوى الالتزام المالي، إذ تفي الجهة بجميع حصصها المالية في المشاريع المبرمجة، اعتمادا على إمكانياتها الذاتية، دون اللجوء (في أربع سنوات ونصف السنة الماضية) إلى الاقتراض، بل بالعكس ساهمنا في هذه الولاية في التخفيف من وطأة القروض السابقة (داخلية وخارجية) بواقع 300 مليون درهم.

وكان يمكننا أن نتفادى (في الصيغة الأولى لبرنامج التنمية) اللجوء إلى الاقتراض، لكن بعد إضافة مشاريع وبرامج واتفاقيات جديدة، نحاول الآن الاستعانة بالسوق الداخلي للحصول على قرض بفوائد مخفضة بقيمة مليار درهم.

وكما تلاحظون، فإن برنامج التنمية الجهوي هو في الأصل وثيقة استراتيجية للتخطيط، لكن في الوقت نفسه هو آلية للتعبئة والتفاوض بين الشركاء (وزارات، قطاعات، مؤسسات عمومية، قطاع خاص، مؤسسات مواكبة وتمويل)، إذ يمكن أن تفضي عمليات التعبئة إلى رفع سقف الطموح خلال التفاوض، ما ينعكس على مضمون المخطط التنموي.

وأعطي هنا مثالا بمشروع مركز تثمين النفايات بجماعة المحاجلية بإقليم مديونة الذي انطلق من غلاف مالي بـ3 ملايير درهم، إلى 16 مليار درهم اليوم.

وكان طبيعيا أن ينسحب هذا التغيير على الهندسة العامة للبرنامج برمته، إضافة إلى تعديلات أخرى كانت ضرورية مرتبطة بالرهان الأكبر لـ2030 الذي يعود فيه الفضل لصاحب الجلالة محمد السادس، وأعطى دفعة جديدة لقاطرة التنمية في الجهة، سواء من حيث عدد المشاريع ونوعيتها، أو من حيث التخطيط والتعبئة والشراكات والتمويل، أو من حيث الأجندة الزمنية الصارمة للتنفيذ في مواعيد محددة جدا، لم يكن لها أن تقع، لولا هذا الطموح المغربي في تنظيم كأس العالم.

مشاكل تعرقل 261 اتفاقية

■■ قد يكون هناك مجهود مالي وبشري وتقني متواصل، لكن ذلك لا يظهر من خلال المؤشرات، إذ من أصل 471 اتفاقية، 210 فقط تم التأشير عليها، بينما توجد 261 في طور الانتظار..

● يجب أن تعرف، وعبركم جميع المتتبعين، أن مجلس الجهة له طبيعة خاصة، أولا لأنه يشتغل في إطار سياسي ضمن تحالف ومكونات حزبية، وثانيا لأنه ممتد على تراب عدد من الأقاليم والجماعات، وثالثا، هناك شركاء وسلطة وصية قد تكون لها ملاحظات يجب التأقلم معها، ما يفسر، أحيانا، بعض التعديلات والإلغاءات في دورات المجلس.

وهذه كلها معطيات تتحكم في وتيرة إعداد المشاريع والاتفاقيات وتتبعها والتأشير عليها، إذ يلاحظ من خلال قراءة في الاتفاقيات غير المؤشر عليها وعددها حوالي 261 اتفاقية، أن الشريك (جماعة قروية، أو حضرية)، لم يف (أو لم تكن له القدرة، أو لم تعد له)، بالالتزامات التي تعهد بها في تعبئة العقار المطلوب مثلا، أو حصة التمويل، أو جودة دراسات الجدوى.

هذه المقاربة المتعلقة بمواكبة مشاريع الجماعات هي موضوع اتفاق داخل المكتب المسير الذي يواكب مسار تدرج الاتفاقيات التي تتم المصادقة عليها في المجلس، وتحال إلى مسطرة التوقيع، وهي المحطة التي تعترضها صعوبات من قبيل ما ذكرت لك آنفا، قبل المرور إلى مرحلة التأشير لدى السلطات الوصية.

ويمكن أن تلاحظ أن العدد الكبير من الاتفاقيات غير المؤشر عليها (باعتمادات أقل من الاتفاقيات المؤشر عليها)، تنتمي إلى هذه الفئة التي يكون مصدرها الجماعات، دون أن يعني ذلك أننا نرفض هذه المقاربة من حيث المبدأ، إذ نرحب دائما بالمشاريع والمقترحات الآتية من الجماعات، سيما القروية، ونرفض أن نكون معرقلين منذ البداية لمثل هذه المشاريع.

■■ هل ينعكس ذلك على نسبة الإنجاز الإجمالية؟

● بالعكس، هذه تفاصيل ربما تكون صغيرة، في السياق العام الذي يتميز بتسريع وتيرة الإنجاز على المستوى القطاعي ونسبة تحقق المشاريع على أرض الواقع، إذ نسجل، اليوم، نسبة إجمالية بـ58 في المائة، بعد أن كانت، قبل أيام، 55 في المائة، وقبلها 45 في المائة.

في اعتقادنا أن الأمور تتحسن بشكل كبير بدليل أن هذا الرقم غير محقق في الجهات الأخرى. ويعزى ذلك إلى وجود إرادة لدى جميع الشركاء للسير إلى الأمام وتجاوز العراقيل والإكراهات، وثانيا الاستجابة إلى حاجيات ومتطلبات الجماعات الموجودة في تراب الجهة، وهذا شيء مهم.

أتعرض لانتقادات من حزبي

■■ لسنا نحن الصحافة من يسجل ملاحظات، بل مكونات التحالف في المجلس نفسه الذي تتراسونه، إذ بدات أصوات تتحدث عن كثرة الاتفاقيات المجمدة والمشاريع الصورية والتعديلات والأثر الاجتماعي الحقيقي على السكان. كيف تردون على ذلك؟

● من الطبيعي أن تكون ملاحظات وانتقادات من مواطنين ووسائل إعلام، وهو أمر صحي ومطلوب، لكن المؤسف أن يصدر ذلك عن شريك في القرار، أي أن هناك من يجلس معك على الطاولة نفسها لاتخاذ قرار مشترك، ثم يخرج لتسجيل موقف ضده، وهذا موضوع لا أريد الخوض فيه.

أتجاوز هذه النقطة، لأقول إن الجهة، باعتبارها جماعة ترابية، لا تقدم خدمات أو مشاريع قرب، أو لها اتصال مباشر بالمواطنين، وهي وظيفة جماعات ترابية أخرى، مثل الجماعات المحلية، لذلك قد يأخذ مفهوم الأثر بعدا آخر غير مباشر من خلال تدخل الجهة، شريكا، في عدد من البرامج المهيكلة والمشاريع الكبرى في البنيات التحتية والتشجيع على الاستثمار وتعزيز جاذبية القطاعات الواعدة، وبناء مناطق صناعية وفك عزلة والمساهمة في بناء مراكز اجتماعية، وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية والتنمية البيئية والاستدامة.

■■ لا اعتقد أن مكونات التحالف تغيب عنها هذه المعطيات، ورغم ذلك تستمر وتيرة الانتقاد في الارتفاع. هل هناك مشكل لا نعرفه؟

● إذا كنت تحيل إلى دورة المجلس الماضية، "وقبلا الناس كانت مرمضة" (يضحك)، كما أن السياق الانتخابي والسياسي له صدى معين على طبيعة النقاش اليوم، وهو أمر مفهوم، "لان القضية بدات كتسخن".

لكن، في المقابل، نلاحظ أننا اتفقنا بالإجماع، أو الأغلبية المطلقة، على عدد من المشاريع بلغت 471 اتفاقية وتمويلات وصلت إلى 75 مليار درهم، وحزمة كبيرة من المشاريع، جزء كبير منها في طور التنفيذ، ضمنها مشاريع جاءت باقتراح من بعض الأعضاء أنفسهم الذين بدؤوا "يسخنون البنادر" اليوم، علما بأني لم يحدث أن اعترضت على ذلك، أو غلبت كفة الحزب الذي أنتمي إليه.

■■ هل صحيح، كما يتسرب من اجتماعات المكتب المسير، أن المشاريع توزع بعدالة حزبية بين مكونات التحالف (الاستقلال، الأصالة، التجمع)؟

● أبدا، بدليل أنني تعرضت إلى انتقادات كبيرة، لأني وافقت وصادقت على مشاريع اقترحتها أحزاب المعارضة التي تسير بعض الجماعات، قدرت أنها مهمة جدا، ودافعت عنها، مقابل مشاريع أخرى مقترحة من مكونات التحالف اعتبرها ترقيعية، وليس بنيوية، أو مجرد ترضية وجبر خواطر.

وحتى في دورة مارس الأخيرة، المثيرة للجدل، كانت هناك 47 نقطة مهمة جدا تمت دراستها والمصادقة عليها، قبل أن ينتقل النقاش إلى نقطة واحدة بحساسية سياسية تتعلق بالمقابر، وهذا دليل آخر أن المشكل غير موجود في الرؤية والاتفاقيات وطريقة التنفيذ.

لا فرق بين حزب وآخر إلا بالمشروع الذي يقدمه

■■ هل تشعر بأنك رئيس للجميع، أم رئيس الهيأة السياسية التي تنتمي إليها؟

● (يضحك)، أصدقك القول بأن الانتقادات التي توجه لي من قبل زملائي في الأحزاب الأخرى وأنا أرحب بها وأتعامل معها بمسؤولية هي حديثة العهد، مقارنة مع الانتقادات الموجهة إلى من أعضاء الحزب الذي أنتمي إليه.

وفي الحالتين معا، لدي جواب واحد للطرفين: لا فرق لدي بين حزب وآخر ومكون وآخر إلا بالمشروع الذي قدمه وهل تتوفر فيه الشروط والمعايير ومنسجم مع توجهات برنامج التنمية الجهوي أم لا؟ الباقي كله مناوشات سياسية أتفهمها في سياقها.

وإذا عدت للأرقام، تجد أن الجماعات المسيرة من قبل الاستقلال، هي الأقل استفادة، نظرا لأن الحزب لا يسير أيا من مقاطعات الدار البيضاء في مدينة تمثل نصف سكان الجهة.

وحين تشتغل على الدار البيضاء وتستجيب للمشاريع والمقترحات الآتية من رؤساء المقاطعات (ليس بينهم حزب الاستقلال)، فأنت تخدم الجهة ككل، بل تخدم المغرب والقارة في إطار "طموح وريادة"، وأعطي مثالا فقط بالمشروع الكبير للمناطق الصناعية التي انتقلت من 700 هكتار إلى 1600. ويمكن أن تتخيل حجم الاستثمارات ومناصب الشغل التي تنتج عن ذلك.

■■ في الوضع الحالي المتسم بحدة الملاحظات، ألا تخافون من وضعية "بلوكاج" في ما تبقى من الولاية وأثر ذلك على تنفيذ المشاريع المتبقية؟

● أتمنى أن نقبر مشكل المقابر.

■■ كيف؟

● أطلب من زملائي في التحالف الرجوع لله (يبتسم).

في سطور

- مواليد 18 غشت 1954 بصفرو.
- إجازة في العلوم الاقتصادية من جامعة سيدي محمد بن عبد الله 1978.
- شهادة الميتريز تخصص اقتصاد المقاولات بتولوز 1979.
- دبلوم الدراسات المعمقة في اقتصاد الإنتاج وتدبير الهيآت المنتجة 1980.
- دبلوم الدراسات العليا المتخصصة من المعهد التحضيري في مجال الأعمال بتولوز 1981.
- دكتوراه السلك الثالث في علوم التدبير من جامعة العلوم الإجتماعية بتولوز 1982 -دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية من جامعة الحسن الثاني بالبيضاء، 2000.
- المدير العام لدار الصانع 2006.
- تقلد بين 1998 و2003، منصب مدير التنمية وعضو اللجنة العلمية بالمركز المغربي للظرفية.
- أستاذ للتعليم العالي في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في جامعة الحسن الثاني بالبيضاء.
- رئيس جماعة صفرو في 12 يونيو 2009.
- وزير منتدب لدى رئيس الحكومة، مكلف بالقيمين في الخارج في 2012.